

# المشهد السياسي بين مبادرات الرئيس ومحاولات التآزيم والتعطيل

## سياسيون قيموه بشفافية:

• أشاد عدد من السياسيين بمبادرة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -بتكليف الدكتور عبدالكريم الارياني استئناف الحوار مع احزاب اللقاء المشترك حول مشاركتهم في الاستحقاق الانتخابي الديمقراطي.. وقالوا: إن المبادرة حكيمة وتهدف الى تقريب وجهات النظر بما يعمق الممارسة الديمقراطية في بلادنا، وفي الوقت ذاته انتقدوا احزاب اللقاء المشترك التي قالوا انها لم تكن عند مستوى المسؤولية في التعامل مع المبادرة وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة.. مشيرين الى ان المشترك لا يريد الحوار البناء بقدر ما يحرص على إثارة الأزمات واختلافها سعياً لاجتياز فراغ دستوري من أجل تقاسم السلطة، خلافاً للدستور والقانون والتداول السلمي للسلطة.

عارف الشرجبي



■ البكير: الانتخابات عند المشترك تعني السير إلى الهاوية وخياره الوحيد الصفقات

■ علي سيف: عجلة السياسة «لصّصت» بفعل الممارسات الخاطئة

■ عزي صغير: ليس لدى المشترك شارع يحركه أو جمهور يراهن عليه

■ صائل: تصعيد المشترك ينفذ اجندة خارجية ويضر بمصاحبة الوطن

وعندما قبل المؤتمر بهذا المقترح وتم طرحه من قبل الحكومة لمجلس النواب لإقراره أعرض المشترك عليه وتراجع عن الاتفاق.. ونفى صغيري أن يكون لأحزاب المشترك أي شارع أو جمهور يستغلونه تحريكه للضغط على المؤتمر أو الحكومة لتفسيخ مطالبهم التعجيزية، وقال بهذا الصدد إذا كان فعلاً لديه شارع وجمهور فلماذا يشهرك من الانتخابات ولا يحثكم للصدوق ويفرض رؤيته من خلال الانتخابات بدلاً من الإصرار الحجيب على نيل مكاسب غير قانونية من خلال الضغوط والحوارات الجانبية في الغرف المغلقة التي يفضلها احزاب اللقاء المشترك للوصول الى ما عجزوا عن تحقيقه من خلال الصدوق.

أجندة خارجية

• إلى ذلك يقول أمين عام حزب جبهة التحرير صالح عبدالله سائل: مبادرة الرئيس الأخيرة المقدمة لأحزاب المشترك كانت غير متوقعة منهم لأنهم لا يريدون الوصول الى نتائج تخدم المصلحة الوطنية، ويضيف: فخامة الرئيس طرح كل ما يريدون واكثر مما يتوقعون ولكنهم رغم ذلك يصرون على عنادهم غير المبرر في محاولة باشاعة لتأجيل الانتخابات البرلمانية التي من المقرر إجراؤها في ٢٧ أبريل ٢٠٠٩م وكذا تصعيد مطالبهم المرة تلو الأخرى.

ويرى سائل هذا التصعيد إنما هو وفق أجندة خارجية وتامر واضح للإضرار بالمصلحة الوطنية بليل ما قاله سلطان العثواني في قناة الجزيرة وتناخضه مع نفسه في جملة من المسائل سواء دعم المشترك للحلوي أو وقفه مع الحراك الجنوبي.

وختم قائلاً: اللقاء المشترك مهما وقع على أية وثيقة أو اتفاقية فلن يلتزم بها طالما لم توصله الى السلطة ليخدم تلك الاجندات القادمة من الخارج.

لاشعبية لديهم

• وأخيراً يرى عبدالعزيز البكير أمين عام الحزب القومي الاجتماعي: ان اللقاء المشترك لا يريد أية مبادرات أو اتفاقات ما لم تضمن لهم الوصول الى السلطة، وقال: المشترك لا يريد الانتخابات لأنه يدرك انه لا يحظى بآية ثقة أو شعبية لدى الشعب وان دخوله الانتخابات إنما هو كإتني يسير الى الهاوية، ولذلك فالمشترك يسعى دائماً الى خلق حالة من عدم الاستقرار والفوضى، ويتجهج سياسة المكابدة المعادية للدستور والديمقراطية والتعددية من أجل فرض مبدأ الصفقات التي تلبي رغباتهم خلافاً للدستور.. مشيراً الى ان المشترك يدرك عدم إمكانية وصوله الى السلطة عبر الانتخابات فاتجه الى التعتيم والامانة والمطالبة في تشكيل لجنة الانتخابات من أجل تاجيلها وابعاد فراغ دستوري ومن ثم المطالبة بتشكيل حكومة ائتلاف وطني مع المؤتمر الشعبي العام، واعتبر ذلك انقلاباً على الدستور والقانون ومبدأ التداول السلمي للسلطة والعودة بالبلاد الى مرحلة التقاسم والمحاصصة التي سبقت انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٣م وهو الامر الذي يجب ان يواجه من المؤتمر الشعبي العام ومن كل الاحزاب والمنظمات السياسية ومن الشعب بشكل عام حتى لا تدع تلك الاجندات المفسدة حساب امانها في الاضرار بالوطن.

ونوه البكير الى ان دعوى المشترك بإصلاح الآلية الانتخابية إنما هي دعوى باطلة وكلمة حق يراى بها باطل في الحصول على عود وضمانات من أجل الوصول للبرلمان على حساب بقية احزاب التحالف الوطني التي حرصت على لم الشمل وخلق حالة من الاستقرار وتعميق النهج الديمقراطي بخلاف اللقاء المشترك الذي يتسابق أعضاءه لوقوف على ابواب السفارات والمنظمات الدولية للضغط على المؤتمر من أجل الحصول على الدعم المادي والمعنوي للوصول الى السلطة ولو على حساب الثوابت الوطنية.



مع المؤتمر في عام ٢٠٠٦م عندما اشترط المشترك ان تكون اللجنة العليا للانتخابات مشكّلة من القضاة، كلام اقرب الى الخيال ولا يمت للحقيقة بآية صلة.. متكرراً بتكلم المشترك عن اتفاقية المبادئ التي وقّعها

وأشار أمين عام الناصري الديمقراطي الى ان ما طرحه المشترك منذ فترة طويلة إنما هو عبارة عن

• بداية يقول الأستاذ علي سيف حسن رئيس منتدى التنمية السياسية: مبادرة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بتكليف الدكتور عبدالكريم الارياني بالحوار مع احزاب المشترك كانت خطوة مهمة لتقريب وجهات النظر بين المؤتمر و احزاب اللقاء المشترك، وحتى الآن لم يصدر رد مكتوب من المشترك، وكما سمعنا من سلطان العثواني أمين عام الوجودي الناصري في برنامج بلا حدود بان المشترك سوف يسلم رده للاح الارياني عند عودته من السفر.

ويضيف: هذا الامر يعكس طبيعة الأزمة وفقدان الثقة بين اطراف المنظومة السياسية والتي تكاد ان تصل الى الشلل، ويشير علي سيف الى ان عجلة السياسة في بلادنا قد «لصّصت» بسبب تلك الممارسات.

ويشدد رئيس منتدى التنمية على ضرورة تدخل فخامة الاخ رئيس الجمهورية شخصياً بكل ثقته وهو بلاشك سيكون تدخلاً استثنائياً لفتح افق يسمح بإعادة دوران هذه العجلة، متكرراً بالقرار الحكيم والجسور الذي اتخذته فخامة بإيقاف حرب صعدة التي فلا تدخلها لم توقفت.. مفتحاً ان التدخل هذه المرة قد يكون من خلال الاغلبية المريحة في البرلمان لإقرار التعديلات الدستورية الخاصة بقانون الانتخابات التي سبق التوقيع عليها بين احزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام.. وقال حسن: هذا الامر اذا ما تم فسوف يفتح افقاً جديداً ويتقلد الجميع الى مراحل متقدمة نسبياً خاصة وقد تعود الجميع من فخامة الرئيس هذه الروح المتسامحة والمبادرات الشجاعة التي تأتي في الوقت المناسب لحل أية إشكالية يصهفه رئيساً لكل أبناء اليمن دون استثناء.

شروط تعجيزية

• من جانبه يقول الأستاذ شائف عزي صغير أمين عام الحزب الديمقراطي الناصري: مبادرة فخامة الرئيس كانت مؤفة لقطع الطريق أمام المشترك عن الاستمرار في التشكيك وإثارة المشاكل ومن ثم مشاركته في الانتخابات البرلمانية القادمة الا ان المشترك يريد ان يضع شروطاً تعجيزية أمام المؤتمر والحكومة في الوقت الذي يعلم المشترك جيداً ان لا المؤتمر الشعبي العام ولا الحكومة ولا الرئيس قادر على تلبية تلك الشروط والتي تعد القائمة النسبية احدھا -حسب كلام سلطان العثواني في قناة الجزيرة مؤخراً- لأن مثل هذا الطرح يحتاج الى تعديلات دستورية ووقت للخوض فيها ناهيك عن عدم إمكانية الأخذ بهذا الشرط في بلادنا على الاقل في الوقت الراهن لجملة من الاسباب، وتسائل صغيري قائلاً: إذا كان المشترك فعلاً يريد مثل هذه التعديلات لماذا لم يتجاوب مع مبادرة الاخ الرئيس منذ رمضان العام الماضي وليس هذا العام.. وضيف كان الاجر بهم- اذا كانوا حريصين على هذا الشعب ومصالحه كما يدعون -ان يتعاملوا مع الامور بروح بناءة وليس بروح الهدم وتثوير الشارع وإثارة التمرات المناطية والمساس بالوحدة الوطنية بحثاً عن الاتفاقيات والصفقات الخفية والكوسا بدلاً عن الاحتكام للصدوق.

رئيس قطاع منظمات المجتمع المدني بلجنة الانتخابات لـ«الميثاق»:

# تصحيح جداول الناخبين ستشهد أكبر عملية رقابة محلية ودولية

تعمدت سجلاً انتخابياً مزوراً.. ما رايجكم؟  
- إن من مقاطعون أو يشككون فيها هم أولاً يشككون بانفسهم ومدى قدرتهم على خوض هذه التجربة في الوقت الراهن.. أما مسألة السجل الانتخابي واعداده.. فقد كانوا مشاركين فيه منذ أول انتخابات ديمقراطية ١٩٩٣م حتى يومنا هذا في جميع اللجان في اللجنة العليا ولجان ادارة الانتخابات الاشرافية والاساسية والفرعية.. وكانوا مشاركين في ايجاد السجل الحالي الذي يشوبه الكثير من الاختلالات التي تلزمنا لجنة انتخابات اتخاذ اجراء قانوني ضدهم، والاجراء القانوني سيضر بهم أكثر من ان آية جهة أخرى.. كون اجراءات اللجنة العليا لاتخاذها إلا وفقاً للقانون والقواعد القانونية التي تضمن العمل، وليست مزاجية.. فمسألة الإسقاط أو الإراج فإنها ليست بمزاج اللجنة العليا للانتخابات او اللجان الفرعية أو الاشرافية وإنما يوجهه القانون ويحدده لمن يحق له انتحال الاسماء ومن يحق له انتحال هذه الاسماء.. وهي الجهات القضائية والقانونية التي تتولى هذه القضية من خلال الطعون والشكاوى التي تقدم لها سواء اكانت من المحاكم الميدانية بالمحافظات أو من النيابة العامة أو غيرها من الجهات القانونية التي يخول لها القانون حق اتخاذ الاحكام التي اسقط أو تسميت اي اسماء داخل السجل الانتخابي.

دعوى لأحزاب المشترك مبنية على الدستور والقانون «قانون الانتخابات، مسألة الاتفاقيات غير قانونية وغير ملزمة لأن القانون يحدد كيفية القيام بالعملية الانتخابية ومن يقوم بها وكيفية بناء او تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.. ولا يوجد نص قانوني يحدد مسألة المشاركة للأحزاب في اللجنة العليا ولا يحدد أيضاً مشاركة الأحزاب في ادارة العملية الانتخابية.. فالادعاء شيء، والقانون شيء آخر»  
• دائماً ما تصعد جهود ادارة عملية انتخابية شغافة ونزيهة من قبل اللجنة بحاجز عدم التفاعل والتشكيك من قبل البعض في المعارضة.. ما تعلقكم على ذلك؟  
- أقول إن الذي لا يوجد لديه سراج لا يستطيع ان يمشي في الظلام.. فاللجنة العليا للانتخابات منذ تشكيلها وحتى اليوم حريصة كل الحرص في كل اجتماعاتها ولقاءاتها على ايجاد أول سجل انتخابي نظيف بضمن عدم دخول اي شائب سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية.. وكذلك عقدت اللجنة كثيراً من اللقاءات والدورات التدريبية ابتداءً من اللجان الاشرافية، وقبل أيام مع الفخساء ورؤساء التيارات والقانونيين لمناقشة قضية الطعون وكيفية القيام بها.. كما ان اللجنة حريصة من خلال قطاعاتها على اشراك جميع الجهات دون استثناء بما فيها الأحزاب والمنظمات المحلية والدولية في الرقابة والاطلاع على اجراءات عملية القيد والتسجيل للناخبين والاطلاع على العملية الانتخابية برمتها.

حتى يوم أمس الاحد استقبل قطاع منظمات المجتمع المدني باللجنة العليا للانتخابات طلبات باعتماد ٤٥ ألف مراقب من قِبل ٢٠ منظمة مدنية محلية في حين مايزال منتظراً لردود بقرية المنظمات التي شملت عملية توزيع ٢٠ ألف استمارة.. في هذه الاستمارة يطعننا الاخ محمد السقايف عبد الرحمن بالغيث رئيس قطاع منظمات المجتمع المدني بلجنة الانتخابات عن جهود القطاع في استقبال طلبات الرقابة على المرحلة الأولى للاستحقاق الانتخابي القادم ٢٠٠٩م، مراجعة وتعديل جداول الناخبين، وموقفه تجاه عدد من القضايا والمسائل المثارة في الساحة.. فإلى الحصيلة:

لقاء/ بليغ الخطابي



• استقبلنا طلبات أكثر من ٤٥ ألف مراقب.. وتجهيز بطائق ٢٠ ألفاً الذين يقاطعون الانتخابات يشعرون بالفشل مسبقاً

• الى اين وصلت عملية استقبال طلبات الرقابة على تصحيح جداول الناخبين؟  
نحن في مرحلة استقبال الاستمارات التي صرفت للمنظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية المشاركة في الاطلاع على عملية تصحيح جداول الناخبين.. وتجهيزاً وصل عدد المنظمات التي طلبت المشاركة حتى مساء أمس الأول نحو ٤٠ منظمة بنحو ٤٥ ألف مراقب ومرافقة حيث تم صرف ٣٠ ألف استمارة طلب للرقابة لأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وفقاً للمادة ١٤٢٠ من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م ودليل المشاركة الخاص بمرحلة المراجعة لجداول الناخبين وهناك تجاوب ممتاز وتفاعل ايجابي من الجميع، ونتمنى من المنظمات ان تستكمل الطلبات الخاصة وقد تم الانتهاء من استقبال منظمات أخرى ويتم الآن تجهيز البطائق الخاصة بالراقبين.

• هدفنا اجراء عملية ديمقراطية يتساوى فيها الجميع أمام القانون

• تم استيعاب كل من له نشاط ووجود في الساحة منظمات أو أحزاباً

• تم استيعاب كل من له نشاط ووجود في الساحة منظمات أو أحزاباً

• تم استيعاب كل من له نشاط ووجود في الساحة منظمات أو أحزاباً

• تم استيعاب كل من له نشاط ووجود في الساحة منظمات أو أحزاباً

• تم استيعاب كل من له نشاط ووجود في الساحة منظمات أو أحزاباً

• تم استيعاب كل من له نشاط ووجود في الساحة منظمات أو أحزاباً

• تم استيعاب كل من له نشاط ووجود في الساحة منظمات أو أحزاباً

• تم استيعاب كل من له نشاط ووجود في الساحة منظمات أو أحزاباً

• تم استيعاب كل من له نشاط ووجود في الساحة منظمات أو أحزاباً

• تم استيعاب كل من له نشاط ووجود في الساحة منظمات أو أحزاباً

• تم استيعاب كل من له نشاط ووجود في الساحة منظمات أو أحزاباً